تحرك عاجل

أطلقوا سراح مُعارِض سياسي مسجون بسبب نشاطه الحقوقي

لا يزال المحامي والناشط السياسي المغربي محمد زيان، الذي يبلغ من العمر 84 عامًا، مُحتَجَزًا على نحو تعسفي منذ عام 2022 في سجن العرجات 1؛ ويُحتَجَز حاليًا رهن الحبس الانفرادي المُطوَّل دون أن يُسمَح له بالاختلاط بالسجناء الآخرين أو المشي في المساحة الخارجية للسجن. وقد حُكِم عليه في بادئ الأمر بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بتهم تتعلق بإهانة الموظفين العموميين. وفي أثناء قضاء مدة عقوبته، حُوكِم في قضية منفصلة تتعلق باختلاس أموال وتبديدها. وعلى خلفية تلك القضية، أصدرت محكمة الاستئناف في الرباط حكمًا بسجنه لمدة خمسة أعوام في 8 أبريل/نيسان 2026. وبحسب ما ذكره محامي محمد زيان، فقد تدهورت حالته الصحية تدهورًا خطيرًا. وفي يونيو/حزيران 2026، اتخذت سلطات السجن إجراءات تأديبية ضده، بعدما أعرب عن تضامنه مع نشطاء ومنتقدين للسلطات مُحتَجَزين، خلال مكالمة هاتفية مع محاميه. ونتيجة لذلك، مُنِع مؤقتًا من شراء الطعام وحتى مياه الشرب المعبأة من متجر السجن، ما أدى إلى تفاقم حالته الكلوية. ويجب على السلطات المغربية الإفراج عن محمد زيان على الفور وإلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقه؛ وإلى حين الإفراج عنه، يجب عليها ضمان تلقيه الرعاية الصحية الكافية واحتجازه في ظروف تتوافق مع المعايير الدولية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الحكومة عزيز أخنوش
القصر الملكي، تواركة، الرباط، 10010، المغرب
رقم الفاكس: +212 53 7771010
تويتر/إكس: ChefGov_ma@

السيد رئيس الحكومة،
تحية طيبة وبعد...

أراسلكم لأعرب عن بواعث قلقي البالغ بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للمحامي والوزير السابق والناشط

السياسي محمد زيان، الذي يبلغ من العمر 84 عامًا، في سجن العرجات 1، الواقع على مقربة من الرباط؛ وكذلك بشأن تدهور حالته الصحية. فكان قد أُدِين في بادئ الأمر في عام 2022 بتهم تضمنت "إهانة الموظفين العموميين ورجال القضاء" و"إهانة الهيئات المنظمة" والتشهير، على خلفية تصريحات عامة أدلى بها، وحُكِم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام.

وفي عام 2024، قبل انقضاء مدة عقوبته الأولى، بوشرت إجراءات قضية منفصلة ضده على خلفية ادعاءات ملفّقة باختلاس أموال خاصة بالحزب المغربي الحر، الذي كان يترأسه، وتبديدها. وقد أُدِين بتلك التهم، وبعد إعادة محاكمته، رفعت محكمة الاستئناف في الرباط مدة عقوبة السجن لتصبح خمسة أعوام بدلًا من ثلاثة في 8 أبريل/نيسان 2026. وتقدم محاموه بطعن جديد لدى محكمة النقض، ولم يُبَت فيه بعد.

ووفقًا لما ذكره محامي محمد زيان، يجري احتجازه رهن الحبس الانفرادي المُطوَّل، وهي ممارسة محظورة بموجب المعايير الدولية، ويُمنَع من التواصل مع السجناء الآخرين. وقد تدهورت حالته الصحية تدهورًا خطيرًا في أثناء فترة احتجازه؛ إذ فَقَد من وزنه 30 كيلوغرامًا، ويُعاني من مرض مزمن في الكلى، وتدهورت حالة أسنانه تدهورًا شديدًا بسبب سوء التغذية ونقص نسب الكالسيوم والفلوريد.

ويساورني أيضًا القلق حيال الأنباء التي تفيد بأن سلطات السجن اتخذت إجراءات تأديبية ضد محمد زيان في يونيو/حزيران 2026، بعدما أعرب عن تضامنه مع نشطاء ومنتقدين للسلطات مُحتَجَزين، خلال مكالمة هاتفية مع محاميه؛ وبسبب هذه الإجراءات، مُنِع مؤقتًا من شراء الطعام وحتى المياه من متجر السجن، على الرغم من بواعث القلق حيال حالته الصحية. وتقدم محاميه بشكايات إلى إدارة السجن بشأن هذه الإجراءات وأثرها على حالته الصحية.

إن المغرب مُلزَم بالتقيُّد بالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها حظر الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وواجب ضمان حصول الأشخاص المحرومين من حريتهم على الرعاية الصحية الكافية.

ومن ثَمَّ، أحثكم على الإفراج الفوري عن محمد زيان، الذي يرتبط احتجازه حصرًا بممارسته لحقَّيه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وريثما يُفرَج عنه، أحثكم على ضمان تمكينه من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك العلاج المناسب لعمره ومشكلاته الصحية المزمنة، وعلى إنهاء حبسه الانفرادي المُطوَّل وضمان تمكينه من التواصل بانتظام مع أسرته ومحاميه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

محمد زيان هو محام مغربي بارز يبلغ من العمر 84 عامًا وشغل سابقًا منصب الوزير المكلف بحقوق الانسان ومنصب رئيس الحزب المغربي الحر. وفي عام 1996، استقال من منصبه في الحكومة المغربية، معللًا ذلك بأنه لم يَعُد متفقًا مع السياسات التي تنتهجها. وبصفته محاميًا، دافع عن ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان ومن بينهم نشطاء وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان. ولوحق قضائيًا بصورة متكررة انتقامًا منه بسبب عمله ونشاطه الحقوقي. وهو محتجز منذ نونبر/تشرين الثاني 2022.

وفي قضية تعود إلى عام 2022، قضى عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات، إثر شكوى تقدمت بها وزارة الداخلية. وتضمنت التهم المُوجَّهة إليه إهانة الموظفين العموميين والهيئات القضائية والتأثير على إجراءات القضاء ونشر ادعاءات كاذبة، بموجب الفصلين 263 و265 من القانون الجنائي المغربي، وذلك بعد تصريح عام انتقد فيه السلطات وأجهزة الأمن المغربية واتهمها بالفساد.

وبينما كان زيان مسجونًا، لوحق قضائيًا في 2024 في إطار قضية منفصلة تتعلق بمزاعم حول سوء إدارة الحزب المغربي الحر للأموال في أثناء الانتخابات التشريعية لعام 2015، بموجب الفصل 241 من القانون الجنائي المغربي. ووفقًا لما ذكره فريق الدفاع عن زيان، اُتُّخِذَت تلك الإجراءات القضائية ضده بعدما انتقد الحزب علانيةً أجهزة الاستخبارات المغربية في عام 2021. وخفضت محكمة الاستئناف في الرباط بدايةً الحكم الصادر بحق زيان لتصبح مدة العقوبة ثلاثة أعوام بدلًا من خمسة، إلا أن محكمة النقض ألغت الحكم لاحقًا وأمرت بإعادة محاكمته. وفي 8 أبريل/نيسان 2026، أعادت محكمة الاستئناف في الرباط تأييد الحكم الأصلي بسجنه لمدة خمسة أعوام. وتقدم فريق الدفاع عنه بطعن آخر لدى محكمة النقض.

وأفاد محاميه أيضًا أن مُوكِّله يتعرض، منذ يونيو/حزيران 2026، لمعاملة قاسية داخل السجن وتُشدَّد عليه المراقبة؛ إذ تمنعه إدارة السجن من المشي في باحة السجن ومن الوصول إلى المتجر، بينما تبقيه داخل زنزانة انفرادية، حيثما لا يُتاح أمامه سوى مجال محدود للتواصل مع أسرته أو محاميه وتلقي زياراتهم. وأشار فريق الدفاع إلى أن تلك الإجراءات تُتَّخَذ ضد مُوكِّله بسبب إعرابه السلمي عن آرائه السياسية وتضامنه مع مُحتَجَزين آخرين.

وتأتي حالة محمد زيان في إطار نمط تنتهجه السلطات المغربية على النطاق الأوسع يتمثل في استخدام القوانين الجنائية لإسكات المعارضة ومعاقبة الأشخاص لمجرد ممارسة حقيهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وفي الأعوام الأخيرة، لُوحِق صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء، من بينهم سليمان الريسوني وسعيدة العلمي، في الساحات القضائية وسُجِنوا بعد محاكماتٍ رأت

منظمة العفو الدولية أنها تثير بواعث قلق خطيرة فيما يتعلق بمدى عدالتها ورأت كذلك أنها تتصل بانتقادهم للسلطات أو بعملهم الصحفي أو الحقوقي.

ويشكل المغرب دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، اللذان يُلزِمان السلطات باحترام حرية التعبير وضمان المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم وتوفير الرعاية الصحية الكافية لهم.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 17 فبراير/شباط 2027
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: محمد زيان (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/6727/2023/ar/